المسكوت عنه في أزمة «خمسة أحزاب- بمُرشّحٍ مستقل»

«المشترك».. مشروع سياسي بلا «هوية» وتحالف بلا «قادة»!!

ما وراء التسمية: معضلة سياسية كبرى.. ومأزق دستوري بنقض الشرعية!!

كتب/ أمين الوائلي

● استعاضت الأحزاب بشخصية من خارجها «مستقلة» لم تتأسس حزبياً، ولا تستبطن خلفيات ومقدمات المشروع الحزبي والسياسي لواحد من أحزاب المشترك، فضلاً عن الأحزاب الخمسة مجتمعة.. وبذلك لم يعد المرشح «المستقل» مستقلاً.. إذ تنسحب عليه قيمة واعتبارية المشروع الحزبي الذي أتى به إلى التنافس بمعنى أن التقييم سيختلف هنا ضرورة.. فما كان يقال عن شخصية وطنية مفردة عُرفت بذاتها وقيمتها الذاتية، لن يعود صالحاً الآن.. إذ لم تعد كذلك مفردة تمثل ذاتها، وإنما صارت تحمل تمثيلاً «كوكتيلياً» لخمسة أحزاب بأيديولوجيات مختلفة، ومشارب شتى، فهل صار بن شملان يختزل في شخصه «المستقل» كل تمثلات الوعي والذاكرة الشعبية والجماهيرية والسياسية لإخفاقات خمسة أحزاب لها تجاربها وموروثها وإخفاقاتها الخاصة؟!

وهل أرادت الأحزاب أن تتحرر من مثاقيل تاريخية بالهروب إلى الأمام واستعارة مرشح مستقل- متخفف كثيراً من أحمال وأحكام التاريخ والتجارب الحزبية الماضية وانعكاساتها السلبية في صورة وعي وذاكرة وتقبُّل الجماهير؟!

● من جهة ثانية لم تعد «الأحزاب» تعني شيئاً، مما تعنيه أو تتضمنه مفاهيم الحزبية والعمل السياسي التعددي القائم على برامجية التنافس ومشروعية السعي لتسنُّم القيادة والتمثيل الجماهيري.. عبر مشروع حزبي واضح، وجهد حزبي دؤوب، وقيادات حزبية رائدة ومتكرسة على خلفيتها التاريخية والنضالية في إطار كيانها الحزبي المعروف، وعلى مشروعها المستقبلي المقدم في شكل برامج وخطط.

● نخلص من ذلك إلى شكل أولي لنتيجة غاية في المفارقة، مفادها: أن المرشح لانتخابات الرئاسة لم يعد هو هو الذي طبعته الذاكرة الشعبية باعتبار شخصه وصفته وتاريخه الفردي.. فلم يعد مستقلاً غير أنه- أيضاً- لم يصبح حزبياً تماماً! فالقضية ليست انتماءً طارئاً، وإنما تأسس مرحلي واستلهام تجارب العمل الحزبي في معترك السياسة والواقع عبر مسافات زمنية ممتدة، خصوصاً إذا كنا نتحدث عن شخصية حزبية بمستوى الرئاسة والتنافس عليها.

● والأستاذ فيصل بن شملان ذاته قال في تصريحات صحفية عقب تسميته مرشحاً للمشترك إنه بلا انتماءات حزبية، طوال تاريخه، من أي نوع، بل ورأى أن ذلك «ربما يكون عيباً فيه» فها هو ليس حزبياً، ولاعاد مستقلاً.. وعلى الناخب أن يقرر «صوته» على ضوء إحدى هاتين الصفتين، لمن سيصوت بالضبط: لشخص المرشح المستقل- سابقاً- أم لمرشح بخمس هويات حزبية؟!

● ثم لو قلنا إنه أصبح الآن «حزبياً» كونه قبل الترشح باسم الأحزاب.. فأي حزبي هو بالتحديد: اشتراكي، ناصري، إصلاحي، ...، ...؟! فنحن نعلم أن «المشترك» ليس حزباً سياسياً، ولايوجد حزب بهذا الاسم مسجل لدى وزارة الشؤون القانونية ولجنة الأحزاب.. كما لايمنح المشترك بطائق هوية حزبية باسمه، هو مجرد «لقاء» لايلغي الهويات الحزبية خلاله، وليس بديلاً لها أو عنها فكون الرجل مرشحاً باسم أحزاب المشترك، لايعني مطلقاً أنه حزبي لأن المشترك كما قلنا ليس هوية حزبية أو تنظيمية، والسؤال الأهم الذي سيزاحم قناعة وعقلية الناخب ويؤثر في قراره هو: إذا كانت الأحزاب الخمسة حريصة على المنافسة وخوض السباق الرئاسي، فلماذا لم تكن حريصة على الهوية والانتماء الحزبي وتقديم شخصيتها الحزبية للمنافسة بدلاً من استعارة مرشح من خارجها؟ وهذا يطعن تماماً في جدية ومصداقية وكفاءة الأحزاب وشعاراتها المطاطة إلى مالانهاية.

ما وراء الحسبة

● ربما وفرت شخصية بن شملان إغراءً لأحزاب المشترك، بما للرجل من قيمة اعتبارية هنا وهناك.. فاعتقدت الأحزاب أنها تستطيع الاستفادة من الرجل واستثمار سمعته الطيبة لصالحها في هذا الاستحقاق الوطني المهم.. وهذا وإن كان سيعني على الدوام «ابتزازاً» واضحاً للرجل وتمسحاً على قيمته الفردية الخاصة، إلاّ أن الإغراء كان جامحاً لدرجة أن خمسة أحزاب سياسية- ادعى كل منها باستمرار ما لايعد أو يحد من الشعارات والنضالات والمشاريع الفضفاضة- انساقت بكل أريحية نحو إعلان إفلاسها الصريح على الملأ وإشهار حاجتها إلى «رجل» واحد يكون «نزيهاً» و«كفؤاً» لاغير!!

فإذا كانت الأحزاب قد كسبت شيئاً معنوياً باستقطاب بن شملان- كما راح الكُتاب والموالات يهللون- لدرجة ان أكاديميين وسياسيين عبروا عن «دهشتهم» و«صدمتهم» لهذه الخطوة «الجسورة» و«الجبارة» كما يصفونها.. وكأن المشترك فعل معجزة لاسابق لها.. وهو التكتل الذي لم يفعل أكثر من التصريح بعجزه وإفلاسه ومن ثم استجدائه مرشحاً «نزيهاً» من خارج الأحزاب الخمسة!

■ الفكرة هي أن المرشح «المستقل» باسم خمسة أحزاب «المشترك» سيواجه والأحزاب معضلة سياسية كبرى ومأزقاً دستورياً لايبدو أن أحداً تنبّه إليه أو أراد الخوض في تعقيداته الشائكة، رغم أهميته وخطورته في أن.. سنحاول إيجاز المعضلة السياسية أولاً، ثم ننتقل إلى المأزق الدستوري.

«المستقل» فيصل بن شملان قبل خوض التنافس كمرشح «حزبي»، والأحزاب الخمسة هي الأخرى قبلت على نفسها خوض التنافس بمرشح «مستقل»! وعلينا أن نفهم من هذه المعادلة المتلعثمة أن المرشح جاء بناءً على رغبة خارجية عنه، ليست هي رغبته الذاتية المحضة ولا قناعته أول الأمر.. إذ لم يكن يفكر بالترشح قبلاً.

الشق الآخر.. أن الرغبة الحزبية الأكيدة والقناعة بخوض التنافس لدى خمسة أحزاب المشترك، لاقيمة لها الآن مطلقاً طالما وتلك المقدمات لم تؤد رسالتها الغائية ونتيجتها الموضوعية اللازمة عنها وهي: تجسيد الإرادة الحزبية عملياً بإفراز شخصية حزبية من بينها، تحمل قناعات وأهداف وغايات المشروع الحزبي- المتشكل عبر مراحل العمل والممارسة المتدرجة.

■ مرشح المشترك يخوض المنافسة على قاعدة ومشروعية «النظام الرئاسي» في حين برنامجه الانتخابي ينص على تغيير شكل وبنية النظام إلى «البرلماني» . . الجمع بين المتناقضات!

■ أرادت الأحزاب أن تتحرر من مثاقيل تاريخية تكبلها بالهروب إلى الأمام . . فقررت استثمار تاريخ وسمعة شخصية مستقلة . . بما يعني «الإبتزاز» السياسي والتمسح بقيمة فردية خاصة

على أن جماعة من الكُتاب والسياسيين مازالوا يعبرون عن «دهشتهم» و«صدمتهم» عند كل مناسبة وحدث، بل حتى بلا مناسبة بدءاً من محمد قحطان- المصدوم على الدوام- وانتهاءً برئيس التكتل محمد الرباعي الذي أعلن عن «خيبة أمله» ورفاقه في المشترك مؤخراً.. وبينهما قائمة طويلة من المندهشين لكل شيء وعند كل عنوان.. وبالأمس لاغير كان الدكتور عبدالله الفقيه بدوره يعلن «اندهاشه» الكبير لتسمية المشترك مرشحه! حتى هنا على الدكتور أن يندهش.. ما الذي بقي لايدعو للدهشة إذاً؟!

● أقول- حتى لا أذهب بعيداً- إن أحزاب المشترك باستعارتها مرشحاً «نزيهاً» من خارجها، إذا كانت قد ربحت شيئاً ذا بال.. فإنها في المقابل تكون قد خسرت كل شيء- وربما علمت أو لاتعلم ذلك على الاطلاق، بل ربما يخدعها الكُتاب والمحللون إذ يهللون لفشلها الأخير ويجعلون إفلاسها عيداً مباركاً.. فيما هم يغضون الطرف تماماً عن خلفيات ومحاذير ودلائل لجوء الأحزاب إلى تسوُّل «كفاءة»! ولايقولون لها أو لنا ما الذي يعنيه، وعلامَ دل ويدل هذا الخيار الانتحاري؟! ويتناسى هؤلاء وأولئك جميعاً المفارقة العجيبة في القضية برمتها، حيث خمسة أحزاب مجتمعة- تدعي بحبور دائم أنها تشكل أكبر وأول تحالف معارض وسياسي في الساحة، وأنها وحدها المصرف المركزي لعملات الوطنية والنضال ومشاريع الإصلاح والتغيير، ثم لايكون فيها من تراه صالحاً للترشح والمنافسة.. حتى ولو قيادياً واحداً!! شيء كهذا لم يستحق نصح وتأمل وقراءة المحللين المهللين «المندهشين»، ولايعني لهم شيئاً، فقط اكتفوا بما تريد قيادات الأحزاب أن تسمعه منهم، وابتلعوا تسعة أعشار الحقيقة على إثر «اندهاش» شهي يصعب هضمه.

موضوعية وتجرد المراقب والمحلل والكاتب المهتم.. لم تعد شيئاً مهماً على الاطلاق! وسوى ذلك.. لا أحد أراد التفكير باعتبارات الجماهير- وهي صاحبة المصلحة الحقيقية في كل ما سبق.. فحتى لو كان أنصار الأحزاب الخمسة بلا اعتراض من أي نوع على شخص وصفة فيصل بن شملان، إلاّ أن كوادر وقواعد الأحزاب من حقها- بل من واجبها- أن تتساءل عن قياداتها وكوادرها الحزبية العليا، وعن مصداقية وجدية ما رفعت وترفع من شعارات ومشاريع.. سرعان ما تأكد أنها لاغية وبلا معنى طالما والقيادات ذاتها غير قادرة على تحمل مسئولية التصدي لخوض المنافسة والدفاع عن مشاريعها النظرية.

هزمت ذاتها

● إلى حين تصحو قيادات المشترك من «دهشتها» و«خيبة أملها» وتتنبه لسوء تدبيرها وما اقترفت بحق نفسها وكياناتها وقواعدها والديمقراطية وفلسفة العمل الحزبي عموماً، لا بأس هنا من التقاط كلمات معبرة كان قالها فيصل بن شملان في أول ظهور له في حفل تسميته مرشحاً للمشترك يوم الأحد قبل الماضي.. حيث أكد أنه كان «يتمنى» لو «استطاعت» الأحزاب الخمسة أن تسمي مرشحها من قياداتها (..) والكلام لايحتاج إلى تفسير.. فطالما والأحزاب اختارته، فهذا يعني أنها لم تستطع عكس ذلك.

والسؤال الأهم: متى ياترى ستصبح الأحزاب «العظيمة» قادرة على إنجاب أو إفراز قيادات حزبية مقبولة- تقبلها قيادات الأحزاب ذاتها ودعك الآن من الجماهير والقواعد والشعب؟!!

● ألا ترون أن الأمر يدعو ليس فقط للدهشة، وإنما للإحباط المزمن؟ فقط.. ليست الدهشة التي تفاعل لأجلها «المحللون» و«المحرّمون» السياسيون، بل هي الدهشة من أجل أحزاب تعلن عن فشلها وفقرها وجدبها على هذا النحو من الاحتفاء والحبور وكأنها هزمت المستحيل.. بينما هي هزمت ذاتها لا أكثر!

إلى حد ما.. ساكتفي بما سبق كإشارة عابرة ومُكثفة إلى نوع وشكل المعضلة السياسية التي واجهت وتواجه أحزاب المشترك والمرشح المستقل «الحزبي»! وعلينا الآن أن نعرج قليلاً على ملامح وأمارات المأزق الدستوري الذي تقاد إليه جماعات المشترك.

قراءة أولى

● قد يجد فيصل بن شملان نفسه محصوراً في زاوية ضيقة من الخيارات التي لم تعد الآن ملكاً له أو في متناول يديه، وإنما صارت الخيارات والمرشح ذاته ملكاً لأحزاب المشترك- الأحزاب ذاتها التي تجيد تماماً تنازع الأملاك.. وتملّك أي شيء وكل شيء لمجرد أنها تريد ذلك.

● إذا كانت أحزاب المشترك قد كسبت شيئاً معنوياً بترشيح شخصية بن شملان المستقلة . . فإنها قد خسرت كل شيء . . حتى صارت غير قادرة على إفراز قائد أو مرشح لا أكثر

● مرشح المشترك سيجد نفسه محصوراً في زاوية ضيقة من خيارات ليست ملكاً

فكون الأحزاب لجأت إلى شخص مستقل، فهذا لايعني أنها تنازلت عن حقها في التنافس بقيادات من داخلها، لصالح شخصية لها حضورها الفردي على مستوى الوعي النخبوي العام، فهي أحزاب أرادت أن تقول لنا- دون قصد مباشر منها- إن حقها في التنافس مهدور ومنعدم إذا كانت مضطرة إلى اختيار مرشحها من الداخل.. فيما يشبه «فاقد الشيء لايعطيه»! أو هكذا يمكن أن يفهم الأمر برمته.

بل يعني لجوؤها إلى شخص مستقل، أنها أرادت أن تمتلك الرجل وقيمته الشخصية والاجتماعية، فتتنازعه- وتتنازع به على أملاك أخرى.. وكلنا نعلم أن التوافق والغزل الشكلاني الظاهر بين خمسة اتجاهات، وهويات، وعقليات، وعُقد، حزبية وتنظيمية، ليس بإمكانه العيش إلى الأبد، أو الصمود باستمرار.. فهو تجميع «وليس اجتماعاً»- استدعته الضرورة القهرية لأجل أن تفرقه الضرورة ذاتها.. ولعل الشاهد الأبرز والأهم صعوبة «اجتماع» الأحزاب الخمسة على مرشح واحد من بينها، لأن المصلحة عقد التجميع، وكون اختيار مرشح واحد من بينها كان ضرورة حاسمة، فهذا يعني أن المصلحة- في جذور اللاوعي الحزبي- ستقتصر على حزب واحد لاغير هو الحزب الذي ينتمي إليه المرشح، وهذا ما لاتقبل به أربعة أحزاب متبقية.. وهنا جاء خيار «الاستعارة» زائداً على مسوغات أخرى مررنا بها سابقاً.

● في السياق ذاته.. تعلمنا السياسة دون كلل أنها مجتمع النسبية المطلقة.. لاتحالفات دائمة، ولاعداوات دائمة، وعلينا استعادة صورة السنوات العشر الماضية لمزيد من تمعن الدرس، وكيف تغيرت مواقع ومواقف وخطابات أحزاب المشترك خلالها باستمرار.. من النقيض إلى النقيض، وربما كان «إخوانيو الإصلاح» المثال الصارخ في مشهد التناقضات وتبديل المواقف والتحالفات بلا ضابط أو سياق موضوعي مقبول ومستساغ، ولا نقول إن أحزاب المشترك غير جادة في تحالفها الطارئ، كما قد يدفع فقهاء «اللقاء»، بل لعلنا نخيّب ظنهم ونقول إنها جادة بالفعل- لأن المصالح لاتحتمل إلا الجد والجد وحده! لكننا نقول- وهذا سر العجنة- إن السياسة غير جادة دائماً وباستمرار في الإبقاء على التحالفات والمواقف محددة ثابتة لاتتغير ولاتتبدل، يكفي أن تطفو المصالح قليلاً ليغرق التحالف وتتطاير مائدة اللقاء إلى جهات شتى.. وهذا هو ما سنفترضه- على سبيل الإمكان لا الاستحالة.

● لنفترض- نظرياً على الأقل- أن الأحزاب تراهن على مرشحها وأنه سيفوز.. مجرد افتراض فوز مرشح المشترك يحرك ولابد في دخيلة كل نفس وحزب كوامن المصالح وحسابات السلطة والمناصب واقتسام غنائم مابعد «السلطنة».. وهذا مالا أشك في أن قيادات الأحزاب تفكر فيه الآن، حتى والانتخابات لاتزال بعيدة نسبياً، وحتى واحتمالات فوز مرشح المشترك ليست بتلك الصورة التي يؤطرها المشتركيون ببرواز سينمائي يستحق إعجاب قُراء الروايات الأدبية والخيال الإنساني الذي يتغذى على تناقضات الحياة ومرارات قحط الواقع وإحباطاته.

● فإذا افترضنا- مجازفة- فوز مرشح المشترك «المستقل» ستكون المصالح على موعد مع استعارها الكبير، وتبدأ رحلة الحسابات والتملك والمن والعطاء..

لن يعود بن شملان كما هو الآن في نظر الأحزاب الخمسة، وإنما سيصبح تحت وصاية ومسئولية القيادات ومطابخ السياسات الحزبية المتنافرة، أقل مايمكن أن يسمعه من الأحزاب أننا أوصلناك إلى هذا المنصب وعليك أن لاتنسى هذا الفضل.. ثم أن لكل حزب فضله ومصالحه.. كيف سيوفق الرجل بين مصالح الشركاء الغرماء الألداء؟! التحالف هنا ليس أكثر من عواطف تمثيلية مشبوبة أوقدتها المرحلة وصنعتها الحاجة السياسية الملحة، ولن تدوم كذلك.. حبُّة «المشترك» تَقْتَلي على صفيح شراكة مصلحية.. والمرشح «المستقل» يقوم على برنامج سياسي يغلي بحسابات أحزاب خمسة.. وسادسها جماعات مصلحية وفئوية من كل نوع وشكل تبعث رواكد التناقضات والتباعدات بين هذا وذاك من فرقاء اللقاء وشركاء التماسات المزروعة بفخاخ الأيديولوجيا المتناصبة العداء.

مأزق- مزلق دستوري

● كل هذا.. وثمة مزلق- أو مأزق قانوني ودستوري أظهر من شمس الإصلاح وهلال الناصري ونجمة الاشتراكي.

البرنامج الانتخابي لمرشح أحزاب اللقاء المشترك.. هو، كما قيل، مشروع الأحزاب الخمسة «للإصلاح السياسي- والوطني الشامل» المعلن سابقاً والذي أبصر الضوء بعد مخاضات جنائزية عسيرة أخرجته خديجاً أو هجيناً!

● أياً كان حكمنا أو رأينا حول المشروع، ليس هذا ما يهم هنا، المهم هو أن المشروع يتضمن برامج صاخبة تستدعي خلافات واختلافات لاحد لها- وقد فعل ذلك بين الأحزاب ذاتها كما في الاشتراكي مثلاً وتيارات الرفض والممانعة.

كما يستهدف المشروع إحداث انقلابات عميقة وواسعة في شكل ومضمون الحياة المدنية والسياسية وشكل الدولة ونظام الحكم ومؤسسات السلطات الثلاث والعلاقات بينها.. ومن جملة مايستهدف تغيير نظام الحكم وشكل السلطة القائمة بالانقلاب على- أو التحول من الشكل الحالي «الرئاسي» إلى البرلماني» الذي لايزال حتى اللحظة غامضاً مجهولاً.. لا أحد يعرف كيف ولماذا اختير، وكيف ستتم مواءمته مع ظروفنا وواقعنا الشائك والمعقد والمتشعب.

الأهم في هذه الحالة هو أن الانتخابات القادمة تجرى- أو ستجرى على قاعدة الدستور النافذ والقانون المعمول به، وهما معاً قاعدة النظام القائم ومواد بنائه واستمرارية مشروعيته.. والدستور والتشريع القانوني ينصان على «النظام الرئاسي» النافذ.. هذا أولاً، وثانياً.. تتم الانتخابات وفق مشروطية دستورية مقترنة بشكل وبنية النظام الرئاسي في الحكم ومؤسسات الدولة المختلفة.

● معنى هذا أن الرئيس القادم سيصل إلى الرئاسة على ضوء مشروعية النظام المعمول به- الرئاسي، وسيباشر أمور الحكم وشئون السلطة بموجب صلاحيات ومهام نص عليها دستور البلاد ونظمتها القوانين التي فصلت وشكلت ونظمت شكل الحكم الرئاسي المعمول به والنافذ.

● جرياناً مع سياق الافتراضات السابقة.. وفي حالة فاز مرشح المشترك، فهو ملزم دستورياً بمشروعية قائمة، وخولته المهام والصلاحيات شرعية الدستور المؤكد على شكل «النظام الرئاسي» وعليه احترام الدستور وحماية الشرعية الدستورية هذا من ناحية..

من ناحية ثانية ستلزمه الأحزاب ببرنامجها للإصلاح السياسي، والذي ينص على شكل آخر للحكم وتضمن نوعاً ثانياً من شكل السلطة وعلاقاتها «البرلماني».. فكيف سيصنع أمام شرعية دستورية نافذة وصل بموجبها وعبرها إلى السلطة وعليه احترام الشرعية وحماية تطبيق الدستور والقوانين.. وكيف سيصنع في الوقت عينه أمام برنامج انتخابي التزم به وتلزمه الأحزاب الخمسة بنبوده؟!!

هل ينقلب على مشروعية الدستور الذي كفل له الوصول إلى السلطة على أن يتكفل هو باحترامه وحمايته؟! أم يتنكر لبرنامج انتخابي صنعته أحزاب خمسة ولم يكن له هو رأي فيه باعتباره كان مستقلاً ولم يفكر بالرئاسة أصلاً؟!!

● ربما كنا- أو كان المشترك ومرشحه «المستقل» أمام شكل فريد لمأزق دستوري لم يأخذ باهتمام المحللين و«المحرمين» والمندهشين جميعهم.. وربما- أيضاً- ذكرنا هذا بذلك المأزق الذي وجدت حكومة «حماس» نفسها محصورة في زاويته الحرجة والمحرجة، حين حصدت الأغلبية البرلمانية ببرنامج انتخابي خاص، ووجدت نفسها في السلطة مطالبة ببرنامج وطني عام والتزامات وطنية وشرعية معقدة.. فلا هي التي استطاعت إمضاء برنامجها، ولا هي استطاعت الإيفاء بمتطلبات الشراكة وهذا يعني تنازلاً عن بعض برنامجها الخاص.

● ننتظر من فقهاء القانون والتشريع إفادتنا وإفتاءنا بشأن المأزق هذا.. كما ننتظر من أحزاب المشترك أن تفصل لنا القول عن الكيفية المأمونة التي ستتعامل بها مع القضية في حالة أرادت يوماً ما- لانقول هذه الدورة- تغيير شكل وبنية النظام إلى «البرلماني»؟ وهل سيحدث ذلك بسهولة ويسر بفضل بركات الفقهاء ودعواتهم- أم أن الأمر يقتضي تحديات ومشاكل وانفلاتات لا آخر لها؟!

إيجاز أخير

● من غير المقبول أن يذهب الناخبون إلى سبتمبر واختيار الرئيس القادم، وهم لايعرفون شيئاً عن مأمونية مستقبلهم وأن المشترك لن يقود البلاد إلى سحيق معمعة محفوفة بجهنم.. فلايكفي أن خمسة أحزاب فكرت يوماً أن «البرلماني» كويس وأن «الرئاسي» مش تمام، ثم قررت التجريب وقلب الحياة ونظام الحكم بين عشية وضحاها! لم ولن يحدث هذا حتى في عين الشمس أو أية تجربة مدنية في العالم.. وربما كان بن شملان على مقربة من نصف الحقيقة وهو يؤكد قبل أيام أن «النظام البرلماني» لايمكن القفز إليه فجأة، وأنه يحتاج إلى تدرج و..، بما يعني أن الرجل بدأ يشتم رائحة «الشواء» قبل شيّه، ولنا أكثر من بقية..

شكراً لأنكم تبتسمون.